الجزائر ودول الجوار: مشكلات الحدود ومعضلات الأمن

د. ديب عبد الحفيظ(*)

مقدمة:

يعد موضوع الحدود بين الدول من الموضوعات الهامة التى يجب أن تعالج بدقة متناهية، ذلك لأن الحدود تتعلق بسيادة الدول، والمتابع للعلاقات الدولية وواقع المجتمع الدولى، يلاحظ أن الحدود بين الدول قد تكون غالبًا مصدرًا للقلق والاضطرابات أكثر مما هى مصدر للاستقرار وحسن الجوار. قد نشبت حروب كثيرة بين الدول المتجاورة بسبب عدم دقة تحديد وترسيم الحدود السياسية فيما بينها.

تتطرق هذه الورقة إلى تحديد الحدود الدولية وترسيمها وفقا للمعاهدات الدولية وقرارات التحكيم الدولية، وذلك تفاديًا للنزاعات التى تنشأ بين الدول المتجاورة مركزًا على الجزائر كدراسة حالة، وهى تحدها سبع دول، وتقدر هذه الحدود بـ ٦٣٤٥ كلم قد تنشأ بسببها عدة نزاعات، وقد تؤدى إلى حروب إن لم تعالج بالطرق السلمية قبل نشوء هذه النزاعات.

١- ترسيم الحدود الدولية:

إن الحدود الدولية يجب أن تكون ثابتة ونهائية، ولن يتأتى ذلك إلا بمراعاة الدقة المطلوبة فى عملية إقامة الحدود، تلك العملية تمر بمرحلتين أساسيتين، هما: تحديد الحدود وتخطيط الحدود. ويقصد بتحديد الحدود بين الدول المجاورة: تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا سواء كان هذا الوصف واردًا فى معاهدة حدود أم فى قرار تحكيم أو حكم قضائى دولى، بمعنى آخر أن

(*) باحث جزائرى.

التحديد يقصد به توضيح خط الحدود كتابة فى المعاهدات أو قرار التحكيم، أو توضيحه بالرسم على الخريطة المرفقة. أما التخطيط: فيقصد به وضع الحدود على الطبيعة، بمعنى أدق نقل خط الحدود الموصوف فى المعاهدة أو غيرها والمرسوم على الخرائط على الطبيعة، بحيث يتفق مع التحديد المتفق عليه بين الأطراف المتنازعة.

٢ ـ أسباب منازعات الحدود:

قد تكون النزاعات متعلقة بجغرافية تحديد الحدود، وبتحديد أكثر غياب دقة المعلومات الجغرافية عن مناطق الحدود. حيث تؤدى المصطلحات الغامضة فى المعاهدة إلى حدوث مشاكل عند تطبيق هذه المعاهدة، وكذلك عدم دقة التحديد فى المعاهدة من حيث موضوع الخلاف يؤدى إلى منازعات فيما بعد، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى نقص المعلومات الجغرافية، وكذلك عدم معرفة مناطق الحدود معرفة كافية مما يجعل عملية التخطيط غير ناجعة، ويشوبها عدم الدقة، وتؤدى فى النهاية إلى مشاكل حدود جديدة[١].

هناك العديد من الدول تعانى اضطرابات حول الحدود لم تنته بعد، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم دقة تحديد الحدود فى المعاهدات بشكل دقيق وقاطع، مما يجعل عملية تخطيط الحدود خاطئة ولا تحقق مبدأ ثبات الحدود ونهائيتها. ولتجنب هذه الأخطاء يجب على الدول المعنية أن تأخذ فى اعتبارها مبدأ قدسية الحدود، حيث تمس هذه الحدود سيادة الدول بصورة مباشرة ويجب كذلك مراعاة أن تحقق الحدود الغاية منها وهى: ثباتها واستقرارها ونهائيتها حتى تظل موضع تقدير واحترام الدول المعنية، وتصبح مستقرة، وأن تكون مصدر تعاون لا مصدر خلاف، ولن يتحقق ذلك أبدا إلا بالتحديد العلمى للحدود حتى تأتى مرحلة التخطيط صحيحة، وتستقر بذلك الحدود على موضعها الصحيح، كما تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم أسباب منازعات الحدود ـ بهدف ـ الاستيلاء على الموارد الطبيعية وضم الأقاليم بالقوة.

٣- أنواع منازعات الحدود:

تقسم المنازعات الدولية عادة إلى نوعين هما[١]: المنازعات القانونية، والمنازعات السياسية، ومع ذلك فالخلافات القانونية هى فقط التى تقبل الحل عن طريق القضاء الدولى أى التحكيم الدولى والقضاء الدولى، أما الخلافات السياسية التى تضم المسائل ذات الأهمية الحيوية للدولة لا تصلح للحل بطريق القضاء الدولى أى التحكيم ومحكمة العدل الدولية، ويتم غالبًا تسويتها عن طريق الوسائل الدبلوماسية لحل المنازعات الدولية مثل: المفاوضات كالمساعى الحميدة، والتوفيق أو اللجوء إلى المحاكم الدولية.

والواقع أنه على الرغم من التقسيم الفقهى السابق للخلافات الدولية إلى خلافات قانونية وسياسية، فإن ذلك يتوقف بطبيعة الحال على إرادة الدول المتنازعة، حيث إن وصف النزاع بكونه قانونيًا أو سياسيًا إنما يتوقف على إرادة الدول المعنية، فالأطراف وحدهم أصحاب الشأن فى التراضى عن أى منازعة ما يمكن عرضها على محكمة دولية مختصة والحكم فيها على أساس قواعد القانون الدولى، بمعنى أن الدول أطراف النزاع هم وحدهم أصحاب الشأن فى حل النزاع القائم بالوسائل السياسية أو الوسائل القضائية.

وبالنظر إلى أهمية الحدود وطبيعتها ووظيفتها يمكن تقسيم المنازعات التى تثور بشأنها فى العالم المعاصر إلى ثلاثة نماذج رئيسة هى[٢]:

أولاً: المنازعات التى تثور بخصوص حدود غير معترف بها، سواء محددة أم مخططة، ولا توجد معاهدة تنص عليها. وهذا النوع من منازعات الحدود ينصب حول الحدود بين الدول المتجاورة فى مجملها، حيث تكون هذه الحدود في حاجة إلى تنظيم وتحديد وتخطيط من قبل الدول المعنية.

ثانيًا: منازعات الحدود التى تثور حيث توجد هناك ما يعرف بالحدود الفعلية ، سواء كانت محددة فى خريطة أم معاهدة أم مخططة على الطبيعة، وتكون شرعية هذه الحدود محل اعتراض من جانب طرف ضد الآخر. وذلك

لأن الحدود بين الدول إنما هى فى الواقع حدود اتفاقية، يشترط موافقة الدول المتنازعة، وتخضع بذلك لأحكام القانون الدولى العام.

ثالثا: النزاع الذى يثور عند إعادة التخطيط على الأرض بعد الاتفاق على الحدود فى معاهدة الحدود والخرائط الملحقة بها وتخطيطها، وأثناء إعادة التخطيط يثور النزاع بشأن موضع بعض علامات الحدود على طول خط الحدود أو تغيير اتجاهها[٣]. فالجزائر التى تحاط بسبع دول جوارية قد تنشأ بينها وبينهم نزاعات حدودية إن لم تعالج هذه المشاكل برسم استراتيجية واضحة المعالم وفقا لقواعد القانون الدولى، حيث إن هذه الدول إذا رصدنا سياستها الخارجية نجدها كالآتى:

المملكة المغربية: تعرف العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر وعدم الثقة منذ الاستقلال الوطنى للجزائر؛ بسبب الحدود وقضية الصحراء الغربية فى متوسط السبعينيات، مما جعل العلاقات الثنائية لا ترقى إلى طموحات شعبيهما فى الاندماج الاقتصادى فى إطار الاتحاد المغاربى المنشود. ولكن رغم الخلافات الحادة بين الدولتين، فإن التوترات غالبا تعالج من الطرفين بالحكمة والتريث، وعدم الانجرار إلى الحروب رغم وجود السباق نحو التسلح غير المعلن بين الطرفين.

جمهوريات: موريتانيا ومالى والنيجر: الثابت فى سياسة هاتين الدولتين (مالى والنيجر) هو النفوذ الواضح لفرنسا، أما موريتانيا فإن التأثير الفرنسى عليها ليس قويًا مثل الدولتين السابقتين، ومع ذلك تبقى فرنسا فاعلاً أساسيًا ونافذًا وعامل ضغط على الجزائر من خلال توظيف هاتين الدولتين فى نشوء النزاعات بينهما وبين الجزائر كلما شعرت بتهديد مصالحها بالجزائر.

الجماهيرية الليبية: تعرف بسياسة المفاجآت فى ظل حكم القذافى، وهناك خلاف صامت وخطير ومؤجل حول الحدود الليبية - الجزائرية، على حدود ولاية إليزى، حول الخلاف القائم على وجود حقول النفط مما قد يؤدى

إلى استخدام القوة، إن لم يعالج هذا المشكل من الآن بالوسائل الدبلوماسية. أما ما بعد حكم القذافي، أخشى عدم الاستقرار بسبب الظاهرة القبلية للمجتمع الليبي التي قد تخلق صراعًا طويلاً على السلطة مما يسهل عملية التدخل للدول الكبرى في منطقة المغرب العربي، وقد تكون منطقة (سبها) القاعدة العسكرية للقيادة العسكرية الأمريكية AFRICOM مما له تداعيات خطيرة على أمن المنطقة.

جمهورية تونس: دولة تقيم علاقتها حسب مصالحها القطرية، وهذا هو العنصر الثابت عن سياستها الخارجية، في عهد بورقيبة وبن علي. ومن خلال هذه الفرضيات إن لم نجزم بأنها معطيات نرسم على ضوئها استراتيجية للتعامل مع هذه الدول المجاورة للجزائر والتفاوض معها وفقا لهذه المعطيات، حتى يمكن الحفاظ على مصالحنا الوطنية، قد يكون أيضًا مع النظام الجديد لدولة تونس.

٤- الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي:

يلاحظ أنه منذ سنة ٢٠٠٢ أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تقويم مصالحها الاستراتيجية في منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي في إطار استراتيجيتها العامة "الإرهاب - الحرب الشاملة عليه Trans-sahara Counter Terrorism"، ولكن الهدف الحقيقي هو تأمين النفط الأفريقي واليورانيوم.

إن امتلاك إفريقيا لمخزون يقدر بـ ٩,٤٪ و١١,٤٪ من مجموع الاحتياط والإنتاج العالمي على التوالي، يدفع بما لا يقبل الشك إلى أن تصبح الجزائر وليبيا والسودان وتشاد من جهة، ودول خليج غينيا جنوب غرب القارة (نيجيريا، أنجولا، الكونغو - برزافيل، الجابون، غينيا الاستوائية وجزر ساوتومي وبرانسيب) من جهة أخرى، قبلة تشد الأنظار إليها، بالقياس إلى نهب هذه الثروة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والهند التي تشهد وتيرة النمو الاقتصادي فيها بتزايد الاستهلاك والطلب لديها على المحروقات.

ولا يخفى أن كلا من: ليبيا ونيجيريا وأنجولا تملك ٨٥٪ من الاحتياطيات الإفريقية بحسب (BP Statistical Review of World Energy, 2005)[1].

يحمل تقرير (Report of The National Energy Policy Devlopment Group) أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعرف في العشرين سنة المقبلة ارتفاعًا كبيرًا في استهلاك البترول بنسبة ٣٣٪، بينما سترتفع في قطاع الغاز بنسبة ٥٠٪. على غرار ذلك، يقرع التقرير أجراس الإنذار مباشرة عندما يؤكد أن واشنطن ستظل طويلا على قائمة الدول المستوردة للبترول عالميًا، وأن إنتاجها الوطني الذي يأتي في المرتبة الثالثة عالميًا بعد المملكة العربية السعودية وروسيا الفيدرالية لن يكون بوسعه تلبية حاجياتها، مما يترجم استراتيجيًا أن تحاول الحد من تبعيتها للخارج في مجال الطاقة التي أصبحت محط قلق بالغ لدى صناع القرار الأمريكي؛ لأن التبعية في مجال الطاقة تهدد نمو اقتصادها وترهنه بهذه التبعية الخارجية كما ورد في خطاب بوش شخصيًا.

لذلك يحدد التقرير سياسة جديدة لتفادي ذلك، بحيث لا ينصح بعدم تقليص الاستهلاك ما دامت معدلات النمو الاقتصادي تفرضه، بل يطرح على عاتق إدارة واشنطن مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة وغير متوقفة على واحدة بعينها في آن واحد.

وضمن هذا التوجه، يحدد التقرير بديلا تتحدد ملامحه في الانفتاح على ثلاث مناطق كبرى يرى ضرورة الاهتمام بها: إفريقيا، روسيا، بحر قزوين. لكن استكشاف واستخراج المحروقات في روسيا وآسيا الوسطى ما زال يتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل الجيوسياسية، بخاصة عودة روسيا بقوة على المسرح الدولي.

لذلك يبقى شريط الساحل الإفريقى بعامة وخليج غينيا بخاصة هما من يشكلان الأولوية الكبرى بالنسبة لواشنطن. إذ تحدد إدارة واشنطن بهذا الصدد هدف أن يصل الإنتاج فى خليج غينيا (نيجيريا، أنجولا، الكونغو - برزافيل، الجابون، غينيا الاستوائية وجزر ساوتومى وبرانسيب) فى سنة ٢٠١٥ إلى ٢٥٪ من وارداتها الوطنية الحالية التى بلغت حاليًا ١٥٪ سنة ٢٠٠٥[٥].

ومن ثم يمكن فهم سر هذا التحول الذى طرأ على السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أن كان حظ القارة السمراء من الإهمال واللامبالاة طويلا، حيث تكفى الإشارة إلى أن حصة إفريقيا فى تجارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية الألفية الثانية لم تكن تتعدى ١٪، بيد أنه سرعان ما تغيرت الأمور رأسًا على عقب بعد ظهور "إمارات" بترولية إفريقية جديدة، لتبادر واشنطن على عجل لتبنى برنامج (African Growth Opportinity Act (AGOA)) لاحتضان العديد من الدول الإفريقية فى منظومتها الاقتصادية، ودفع أكثر من ٣٤ دولة للاندماج فيه. وما يعلل هذا الاهتمام الجديد تميز البترول الإفريقى فى نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

فالعديد من الدول الإفريقية المصدرة للبترول غير مستقرة بالكامل وعرضة لتوترات سياسية، وتنتابها بين الحين والآخر صراعات إثنية عنيفة، كما هو الحال فى نيجيريا الشريك الكبير الذى تشكل صادراته البترولية نسبة ٨,٥٪ من مجموع ما تستورده أمريكا من إفريقيا.

أما العامل الموضوعى الذى يقف فى وجه استراتيجية جعل إفريقيا مصدرًا مكملاً فى الوقت الحالى للشرق الأوسط وشريكا أميركيًا على الأمد الطويل، دخول حلبة المنافسة عملاقين مقبلين فى العالم. إذ لا يخفى أن الصين والهند أبرز من يجسد هذه المنافسة القوية فى القارة.

بهذا تكون شروط (مكافحة خطر الإرهاب واحتياطيات البترول الإفريقى

الواعدة) من أهم الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى متابعة سياسة الاحتواء الأمني والعسكري للدول الإفريقية المنتجة للبترول.

وتعد منطقة المغرب العربي وبالأخص الجزائر، ليبيا والمغرب - بالنسبة للدول الكبرى - خزان نفط وموقع استراتيجي وسوق جذاب لتصدير السلاح.

٥- الهجرة السرية:

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول، ويقدر حجم الهجرة السرية بـ ١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى ١,٥ مليون فرد(٦).

إن التعاون الأمني بين مجموعة (٥+٥)، يجب أن يكون مبنيًا على أسس احترام حقوق الإنسان. كما ينبغي الوضع في الاعتبار أن معظم المهاجرين غير الشرعيين هم ضحايا الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم، ولا ينبغي التعامل معهم كمجرمين حين القبض عليهم. ويكمن الحل الأساسي للتقليص من الهجرة السرية في رسم الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الشاملة، وبتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

٦- الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة:

رغم انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، لا يزال الجدل قائمًا حول إيجاد تعريف موحد له. ما دام هناك عدم اتفاق حول تعريف محدد له سوف يبقى استفحال ظاهرة الإرهاب قائمًا، نتيجة لاختلاف المصالح بين الدول واختلافها فيما بينها حول مفهوم الإرهاب والمقاومة.

بمعنى آخر، لا يوجد اتفاق حول معنى مكافحة أو مواجهة أو منع. فكليا مفاهيم لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها، ومن ثم فلم يتوصل إلى وحدة سبل ووضع آليات واستراتيجيات لمواجهتها.

كما أن أزمات التنمية وانتشار السلاح والتقنيات التكنولوجية الحديثة والإرهاب، ساهمت بقوة في استفحال ظاهرة الإرهاب. إذ إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب. فالبطالة وتفاقم مشكلات الإسكان والصحة والمواصلات واقترانها بظروف اجتماعية أخرى، كاتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وظهور أنماط معيشة استهلاكية لدى بعض فئات المجتمع وعدم قدرة البعض الآخر، تعد حسب وجهة نظرهم مظاهر استفزازية قد تدفع قطاعا من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة، وقد تكون عوامل وسبل تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف والإرهاب.

وقد استفادت التنظيمات الإرهابية من وفرة السلاح الخفيف الذي يمر أساسًا عبر الحدود، بما في ذلك بعض الأسلحة عالية التقنية والتدمير.

خاتمة:

وفي خاتمة هذا الموضوع يجب أن نقر بأن مسائل الحدود الدولية تعد من أهم الأسباب التي تثير المشاكل والاضطرابات التي تجر الدولة المتنازعة إلى الحرب، وتعكر صفو السلم والأمن الدوليين، ولذلك يجب أن نضع بعض الاسترشادات كإجراءات عملية تقوم بها الدول عند وضع الحدود فيما بينها وهي:

أولاً: العمل على حل نزاعات الحدود بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة.

ثانيًا: أن تدرك الدول القواعد العامة المتعلقة بأساسيات الحدود الدولية من حيث معناها ووظائفها وأهميتها فيما بينها، وعندما يثور نزاع بين دولتين متجاورتين أو أكثر على الحدود، يجب عليهما أن يحددا نوع النزاع وتصنيفه، وطبيعته. حيث إن تحديد نوع النزاع وطبيعته يمكن الدول من سهولة حله، وذلك بإيجاد القواعد القانونية المستقرة والمعنية بحل مثل هذا النزاع.

ثالثًا: أنه يجب على الدول التى ترغب فى تحديد حدودها أو إعادة تحديدها، أو تحديد جزء منها، أن تتفق فيما بينها على تحديد دقيق لتلك الحدود، إذا كان ذلك يتم بطريقة الاتفاق، حيث يجب على الدول المنظمة لمعاهدات الحدود أن تذكر نوع الحدود المراد تحديدها بين الدول، وتحديد مسار خط الحدود، وتحديد ما إذا كان هذا الخط مستقيمًا أو غير ذلك بالدقة المطلوبة وكذلك تحديد نوع العلامات وطريقة بنائها وشكلها النهائى على الأرض.

رابعًا: أن تراعى لجان تحديد الحدود الدقة المطلوبة فى تنفيذ ترسيم الحدود التى تم تحديدها بين الأطراف فى معاهدة الحدود أو الصادرة عن هيئات قضائية دولية، وذلك بتوخى الحرص اللازم عند وضع خط الحدود على الطبيعة، وكذلك مراعاة السكان الذين يعيشون على منطقة الحدود، ومراعاة كل الجوانب المتعلقة بمصالحهم وأملاكهم ومصادر المياه وكافة المرافق الموجودة على مناطق الحدود.

خامسًا: يجب على هذه الدول أن تتعاون فى ما بينها فى إيجاد حلول للمشاكل التى تطفو على حدودها من خلال استراتيجية أمنية وتنموية، مع مراعاة البيئة الحياتية للقاطنين حول الحدود.

سادسًا: أن تحاول الدول تجنب ما قد يثور بين الدول من نزاعات مستقبلية بشأن الحدود، وذلك بجعل الحدود متوافقة مع المبدأ الدولى الثابت القائل بوجوب أن تكون الحدود ثابتة ونهائية.

The Algerian borders with 7 neighbour countries

ALGERIAN BORDERS:

Morocco **1,559**km, (Political issue)
Democratic Republic of Sahraoui People **42** km,
Mauritania **463** km,
Mali **1,376** km, (social unrest because of poverty and ethnic problem)
Niger **956**km, (Sleepy social unrest because of the same causes).
Political issue + Social unrest = **2541 + 2332 + = 4873** km.
Libya **982** km, (Border sleepy dispute upon 320 km)
Tunisia **965** km,
Algerian land borders = **6343** km.
Algerian coastal border = **998** km (according to the Congress Library)
= **1200** km (according to Algerian sources)
Total Algerian borders = more than **7500 km**.
Source: NationMaster.com / 24/10/2007.
Dr. Abderrazek Saghour: Thesis "Algeria: A new state building"
Februry, 2009.

Note: This information is reclassified according to recommended research paper " **Algeria**
And its neighbours: Border Problems and Security dilemma
"requirements.

Dr. Abdelhafid Dib

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) د. عز الدين فودة - محاضرات فى التحكيم والقضاء الدولى - جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٢ - ٢٦.

(2) Hans Kelsen, The settlement of boundary disputes in Intrnational Law. USA (1967) p. 97.

(٣) د. صالح محمد محمود بدر الدين - التحكيم فى منازعات الحدود الدولية - دار الفكر العربى، ١٩٩١، ص٦٣ - ٩٣.

(4) (BP Statistical Review of World Energy, 2005).

(5) (Report of The National Energy Policy Devlopment Group, 2002).

(٦) د. خليل حسين: قضايا دولية معاصرة - دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠٠٧، ص٨٧ - ٩٥ / ٤١٩ - ٤٢٧.

(٧) محمد عزت محمد على، القيادة العسكرية الأمريكية وعسكرة أفريقيا،
http ://www .kkmaq.gov.sa/ Detail.asp?InNewsItemID241783

(٨) أحمد إبراهيم محمود ، مغزى تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا،
http ://www .ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ANAL598.HTM

(٩) محمود خلف، الاستراتيجية الأمريكية لقيادة أفريقيا العسكرية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨ أبريل ٢٠٠٧، ص١٩٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES